زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
او التاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما سيان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد
يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه كضرب
احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيد
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوق ومعمولها نحو
سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاني
زيد واحسب وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب
فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع انه مطلقا ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى لاستفهام

ظرف متعلق ابطال



بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه
ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ان زيد عندك ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال اخويه بالمفعولية قاله صاحب المفتاح (عشيت بان زيدا) فمثال المنفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان
هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغييرا بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي واللام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
لكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتحقيقها
وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى ونقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة

Copyright © King Saud University